

Distr.
GENERAL

A/C.1/46/7
15 October 1991
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة السادسة والأربعون
اللجنة الأولى
البند ٦٨ من جدول الأعمال

استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي

رسالة مؤرخة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ موجهة
إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لبولندا
وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا لدى الأمم المتحدة

نتشرف بأن نحيل نصوص إعلان كراكو الصادر عن زعماء بولندا والجمهورية
الاتحادية التشيكية والسلوفاكية وجمهورية هنغاريا وكذلك البيان الصادر عن وزراء
خارجية الدول الثلاث فيما يتعلق بالتعاون مع منظمة معاهدة شمال الأطلسي .

ونكون ممتنين إذا ما رتبتم لتعميم نص هذه الرسالة ومرفقيها كوثيقة من
وثائق الجمعية العامة .

(توقيع) اندريه اردوس
السفير

الممثل الدائم لجمهورية هنغاريا

(توقيع) ادوارد كوكان
السفير

الممثل الدائم للجمهورية الاتحادية
التشيكية والسلوفاكية

(توقيع) روبرت مروزيغيتش
السفير

الممثل الدائم لجمهورية بولندا

المرفق الاول

إعلان كراكو الصادر عن زعماء الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية وجمهورية هنغاريا وجمهورية بولندا

أولا

قام زعماء الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية وجمهورية هنغاريا وجمهورية بولندا ، السيد فاكلاف هافل والدكتور جوزيف أنطول والسيد ليش فاليسا ، في اجتماعهم في كراكو ، يوم ٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ باستعراض نتائج التعاون الثلاثي بينهم والمهام التي يتطلبها تطوير هذا التعاون مستقبلا .

وقد لاحظ المشاركون في اجتماع القمة بارتياح أن التعاون التشيكوسلوفاكي - الهنغاري - البولندي الذي يشكل متابعة للاجتماعات المعقودة في براتيسلافا وفيغريزفاد إنما يمثل مساهمة أساسية في تشكيل نظام دولي ديمقراطي جديد في منطقة أوروبا الوسطى وفي وسط وشرقي أوروبا .

ثانيا

إن معاهدة وارسو ، وكذلك مجلس التعاضد الاقتصادي - وهما المؤسستان الأيديولوجيتان اللتان طالما أبقتا على دول أوروبا الوسطى ووسط شرقي أوروبا بعيدا عن تكاملهما الطبيعي مع سائر أنحاء القارة قد تم حلها .

وبات الواجب الاساسي الذي يتوخاه كل من تشيكوسلوفاكيا وهنغاريا وبولندا هو التكامل التام داخل النظام السياسي والاقتصادي والقضائي فضلا عن نظام الامن في أوروبا . وفي سبيل تحقيق هذا الهدف ، فإن الدول الثلاث تتطلع قبل كل شيء الى رابطة تمل بينها وبين الاتحادات الأوروبية ، والى توسيع العلاقات مع منظمة معاهدة شمال الاطلسي (الناتو) بما في ذلك تجسيد هذه العملية في مؤسسات ، مع العمل على التوصل الى اتفاق دولي طبقا للاقتراح الذي قدمته الولايات المتحدة وألمانيا في ٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ، واقتراح اتحاد غربي أوروبا ، فضلا عن تعزيز مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ومؤسساته .

وإذا كانت كل من الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية وجمهورية
هنغاريا قد أصبحت فعلا من أعضاء مجلس أوروبا ، فإن من المتوقع أن تنضم بولندا إلى
هذا المجلس في القريب العاجل .

وينظر المشاركون في الاجتماع إلى التطور الشامل في العلاقات مع الاتحادات
الأوروبية كهدف له الأولوية في سياساتهم الخارجية . وتعرب بلدان وسط أوروبا الثلاثة
عن أملها في التوصل إلى مفاوضات بشأن انتسابها إلى الاتحادات الأوروبية في أقرب وقت
ممكن .

وفضلا عن ذلك فهم يعربون عن اعتقادهم بأن الاتفاقات المتعلقة بالرابطة
المذكورة لا بد وأن تفضي إلى تكامل الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية
وجمهورية هنغاريا وجمهورية بولندا في نظام التعاون السياسي الأوروبي ، وإلى تحقيق
عضويتهم الكاملة في المجتمعات المذكورة مستقبلا .

وتولي تشيكوسلوفاكيا وهنغاريا وبولندا أهمية أساسية إلى ضمان استتباب الأمن
في القارة وخاصة في منطقة وسط أوروبا وشرقها . إن هذا الثلاثي من الدول ينظر إلى
أوروبا بوصفها إقليما واحدا لا يتجزأ ، يترايط أمن كل بلد فيه بصورة لا تنفصم مع
أمن البلدان الأخرى ويتمتع كل بلد فيه بشروط متساوية تضمن له صيانة أمنة .

ثالثا

وقد تم أيضا استعراض القضايا والمشاكل الناشئة عن التطورات التي استجست
مؤخرا في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية مما خلف أثره على البلدان
الثلاثة وفيما ستمعمل كل من الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية وجمهورية
هنغاريا وجمهورية بولندا على التكامل مع الهياكل الأوروبية ، إلا أنها سوف تتبمع
سياسة مشتركة وتزداد فعاليتها تجاه الدول والأمم الواقعة إلى جوارها ، مؤازرة بذلك
قيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان ومبدأ التعاون في عموم أوروبا من منطلق
مبادئ وآليات مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا .

رابعاً

وتعرب تشيكوسلوفاكيا وهنغاريا وبولندا عن قلقها العميق بشأن الازمة اليوغوسلافية ، وتؤكد البلدان الثلاثة من جديد ضرورة حل المنازعات في يوغوسلافيا بالوسائل السلمية دون غيرها .

وتطلب الدول الثلاث تنفيذ وقف لإطلاق النار تحت إشراف فعال ، ذلك لأن إشراك الجيش في حل المنازعات الداخلية أمر لا يمكن تحمله . وفي حالة مباشرة الأعمال العسكرية ، فإن الأطراف المتحاربة لا بد وأن تتقيد تقيدا صارما بالقانون الدولي الانساني المتعلق بالمنازعات المسلحة .

وهم يشجبون الانتهاكات للقانون الدولي فيما يتعلق بالمنازعات المسلحة ، ولا سيما الهجمات التي تشن على المدنيين والاغراض المدنية .

وتؤيد الدول الثلاث تعزيز فريق المراقبين ، كما تحبذ أن ترسل إلى يوغوسلافيا قوات دولية لحفظ السلم . وتبدي كل منها استعدادها للمشاركة في هذه الاجراءات وفي اجراءات تماثلها من أجل قضية السلم .

ويتعهد المشاركون في اجتماع كراكو بتقديم دعمهم للإجراءات التي تم بالفعل اتخاذها من جانب الاتحادات الاوروبية ومؤتمر الامن والتعاون في اوربا والامم المتحدة . وهذه الإجراءات تبين أن الازمة اليوغوسلافية لا يمكن حلها إلا بمشاركة المجتمع الدولي .

وتؤكد الدول الثلاث أهمية مؤتمر لاهاي وتعرب عن تأييدها لقراراته . لأن حل الازمة اليوغوسلافية لا بد وأن يقوم على أساس مبدأ تقرير المصير للشعوب بما في ذلك حق إقامة الدولة ، والاحترام الكامل لحقوق الاقليات الوطنية ومبادئ حرمة الحدود فضلا عن قواعد الديمقراطية .

خامساً

ويولي زعماء البلدان الثلاثة تقديراً عالياً لاجتراءات تزع السلاح الصادرة عن الولايات المتحدة الامريكية والاستجابة السوفياتية للبناء إزاءها معربين عن

أملهم في أن يشهد المستقبل القريب اتخاذ إجراءات ملائمة في نفس الاتجاه من جانب البلدان النووية الأخرى .

وهم يؤكدون بصورة مشتركة الأهمية الأساسية ، بالنسبة لمستقبل أوروبا ، لمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا داعين جميع الدول الأطراف في المعاهدة التي لم تصدق عليها أن تقوم بهذا التصديق بغير تأخير .

سادسا

ويعرب زعماء الدول الثلاث عن تأييدهم لتطوير غير محدود لأشكال شتى من التعاون الذي يتم على الصعد الإقليمية ودون الإقليمية والثنائية مما يمكن أن يساهم في التغلب على انقسام أوروبا . وهذه المهمة نفسها يتوخاها التعاون في إطار المجموعة السداسية .

وتقترح الدول الثلاث توسيع الروابط الإقليمية ، مع إيلاء اهتمام خاص إلى تلك الأجزاء من القارة التي ما زالت مستبعدة حتى الآن من عملية التكامل الأوروبي . وهي تنظر إلى إيجاد وشائج تربط أوروبا الوسطى مع منطقة البلقان ومع سائر الدول والجمهوريات إلى الشرق من حدودها ، بوصفه أمرا لا غنى عنه .

سابعا

وقد أجمع زعماء الدول الثلاث على تأكيد الأهمية التي يعزونها بالانتساب إلى الاتحادات الأوروبية مما سوف يكون له تأثير أساسي ، لا على اقتصاداتهم فحسب ، بل على التعاون الثلاثي فيما بينهم أيضا . ولهذا السبب ، فإن الدول الثلاث سوف تواصل تبادل الآراء والتنسيق بين مواقفها بشأن القضايا المتعلقة بإنجاز المفاوضات مع الاتحادات الأوروبية .

وقد أكدت الأهمية والطابع الملح لبعض القرارات العملية والتنفيذية الصادرة عن الاتحادات المذكورة فيما يتعلق بما يسمى بعمليات التنفيذ الثلاثي ضمن إطار المعونات المقدمة إلى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بحيث لا يمكنها أن تشكل ، بأي حال ، بديلا عن عملية التحرير الشامل للوصول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي .

وتلاحظ الدول الثلاث الصعوبات الخطيرة الناجمة عن التدهور الذريع في صادراتها الى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

وسوف تنظر في توجيه نداء مشترك الى الاتحادات الاوروبية طلبا للدعم الذي سيتيح ، برغم هذا التدهور ، التعجيل بعملية التحول وإعادة هيكلة اقتصاداتها .

ويتوازي مع ذلك ، أن هذه الدول تعلن عن إرادتها المشاركة في برامج المساعدة التقنية التي اعتمدها مجموعة الـ ٢٤ حيث يمكن أن تشرك الاتحاد السوفياتي في تجاربها بالنسبة للمضي قدما للانتقال من اقتصاد مخطط مركزيا الى اقتصاد سوقي .

إن المبادرة في وقت قريب إلى إجراء مفاوضات بشأن منطقة للتجارة الحرة مع الاتحادات الاوروبية ومع الرابطة الاوروبية للتجارة الحرة ، من شأنها أن تخلق ضرورة مطلقة لاتخاذ تدابير عاجلة من أجل إلغاء الحواجز التي تحول دون التبادل التجاري . وتعلن الدول الثلاث عن استعدادها للقيام في أسرع وقت ممكن بالتوقيع على الاتفاقات الملائمة بشأن التحرير المتبادل للتجارة .

ولسوف يتمثل هدف هذه الاتفاقات في ضمان درجة من التحرير مماثلة لتلك المتاحة في نطاق الاتحادات الاوروبية والرابطة الاوروبية للتجارة الحرة . ولسوف يجتمع وزراء التعاون الاقتصادي الخارجي في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ، في وارسو ، لكي يعملوا على تقييم التقدم المحرز في المفاوضات ، ويتخذوا القرارات الكفيلة بسرعة إنجازها .

ومن الشروط المهمة الأخرى التي تكفل التطوير المضطرد للتعاون الاقتصادي بما يفيد جميع الأطراف ، حرية وكفاءة انتقال رؤوس الأموال . وتعلن الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية وجمهورية هنغاريا وجمهورية بولندا عن تصميمها على الاضطلاع خطوة بخطوة بعملية التحرير في هذا الميدان طبقا للتقدم المحرز في تحويل اقتصاداتها .

وقد قامت لهذه الغاية بما يلي :

- أنشأت فريقا عاملا مؤلفا من ممثلي وزارات المالية والمصارف المركزية ،

- ستقوم في القريب العاجل بإنجاز إعداد اتفاقية رامية الى منع الازدواج الضريبي واتفاقات تكفل تشجيع وحماية الاستثمار ؛
 - ستقوم بتشجيع الالتزامات المشتركة في القطاع المصرفي .
- وقد أكدت الدول الثلاث من جديد الاهمية المولاة للتعاون الاقتصادي في الميادين الأخرى .

وقد قررت :

- مواصلة وضع مشاريع الاستثمار المشتركة في ميداني النقل والاتصالات ؛
 - إنشاء فريق عامل على مستوى الوزراء المسؤولين عن قضايا الطاقة يعهد اليه مهمة وضع برنامج للتعاون يرمي الى تنويع وارداتها من مصادر الطاقة ؛
 - مواصلة وضع البرامج الاقليمية البيئية ، والتوصل الى موقف مشترك إزاء مؤتمر الأمم المتحدة المقرر عقده في البرازيل في عام ١٩٩٢ .
- إن الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية وجمهورية هنغاريا وجمهورية بولندا تقصد الى الافادة القصوى من الدعم من جانب الاتحادات الاوروبية والبنك الدولي والمصرف الاوروبي للإنشاء والتعمير ومصرف الاستثمار الاوروبي بالنسبة لهذه الالتزامات . وفي اجتماع تقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر في وارسو ، سيقوم وزراء التعاون الاقتصادي الخارجي باستعراض تنفيذ القرارات الواردة في هذا الاعلان ويحددون تاريخ الاستعراض الدوري القادم .

شامنا

وقد قررت تشيكوسلوفاكيا وهنغاريا وبولندا أن تعمل على المزيد من تطوير وتحسين التعاون السياسي والاقتصادي القائم بينها ، وأن تحقق جهودها الرامية الى بناء نظام أمن في عموم أوروبا . وسوف تواصل التعاون بانتظام لتخطي الانقسامات في القارة وللتوصل الى أشكال جديدة من التكامل الاوروبي .

المرفق الثاني

بيان صادر في كراكو يوم ٥ تشرين الاول/
اكتوبر ١٩٩١ عن وزراء الخارجية الثلاثة

بشان

التعاون مع منظمة معاهدة شمال الاطلسي

أجرى وزراء خارجية كل من الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية وجمهورية هنغاريا وجمهورية بولندا ، خلال محادثاتهم المعقودة في كراكو يومي ٥ و ٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ، بمناسبة اجتماع زعماء البلدان الثلاثة ، تقييما للحالة الراهنة والاتفاق المستقبلية للتعاون بين دولهم وبين منظمة معاهدة شمال الاطلسي (ناتو) .

وقد أعربوا عن ارتياحهم إزاء الاتصالات القائمة في هذا الشأن مع الناتو واتفقوا على أن الأحداث التي تقع في وسط أوروبا وشرقها ، وفي البلقان أيضا ، تتطلب رفع مستوى الاتصالات بين دولهم وبين الناتو .

إن أوروبا لا تستطيع أن تتحمل أنواعا مختلفة ومستويات شتى من الأمن ، بل إن الأمن لا بد وأن يكون متطابقا بالنسبة للجميع .

إن وزراء الخارجية من الرأي القائل بأن الصيغة الحالية لـ "الاتصالات الدبلوماسية" تحتاج إلى توسيع كبير تواملا للظروف التي تكفل المشاركة المباشرة للجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية وجمهورية هنغاريا وجمهورية بولندا في أنشطة الناتو .

وعليه ، فهم يرحبون بالبيان المشترك الصادر عن وزير خارجية الولايات المتحدة ، السيد جيمس أ. بيكر الثالث ووزير خارجية جمهورية ألمانيا الاتحادية ، السيد هانز ديترش غينشر ، في ٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ . وهم يؤكدون بارتياح أن المقترحات الواردة في البيان إنما تعكس بصورة كاملة مفاهيمهم عن التطور الأوسع

للتعاون بين الناتو وبين الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية وجمهورية
هتفاريا وجمهورية بولندا .

ولسوف يسر وزراء الدول الثلاث أن يروا هذه المشاريع وقد انعكست في القرارات
المتخذة في قمة الناتو المقبلة ، المقرر عقدها في روما . كما يعربون عن استعداد
دولهم البدء في أقرب وقت ممكن في مفاوضات جادة ترمي للتوصل الى التنفيذ العملي
لهذه المشاريع .
